GOIDI AMERICAN JOURNAL

Journal
Goidi American Journal
of Innovation Development and Investment
GOIDI INTERNATIONAL GROUP OF INSTITUTION

The American Journal of Human Research

ISSN: 2694-5606 (Online)

ISSN: 2694-5460 (Print)

Library of Congress*U.S.ISSN

Available Online at: http://www.loc.gov/issn

https://portal.issn.org/resource/ISSN/2694-5606

Research Article

"اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق قياساً وتحليلاً للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣)"

م. د علاء علي رحم(١)

al80al80al80bb@gmail.com

م. د عباس جليل محيسن(٢)

abas.jalil@uos.edu.iq

GOIDI AMERICAN JOURNAL

Journal
Goidi American Journal
of Innovation Development and Investment
GOIDI INTERNATIONAL GROUP OF INSTITUTION

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في العراق وتم الاعتماد على متغيرين وهما المساهمين في منظومة الانترنيت وكذلك مشتركي الهاتف النقال في العراق، وبيان أثرهما في النمو الاقتصادي واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لمعرفة اهم اسس ومؤشرات الاقتصاد الرقمي ودراسة موقف العراق من الاقتصاد الرقمي من خلال وضع متغيرات الدراسة وتطبيقها على احد النماذج القياسية لمعرفة اثر مشتركي كل من الانترنيت والهاتف النقال على النمو الاقتصادي في العراق، وتوصلت الدراسة ان مشتركي كل من الانترنيت والهاتف النقال الذين يمثلان اهم اليات الاقتصاد الرقمي لهما اثر طردي على الناتج المحلي الاجمالي لاختيارات الاقتصاد القياسي بالعراق مما يعني أن الاقتصاد الرقمي له تأثير طردي على النمو الاقتصادي في العراق، وقد أوصت الدراسة بأهمية تعزيز آليات تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق من خلال توسيع نطاق شبكة الانترنيت في العراق وتحسين جودتها وتسهيل اشتراك الافراد في الانترنيت وتخفيض قيمة الاشتراك من اجل تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المتعددة مثل خدمات التعليم عن بعد والتسويق الالكتروني للمنتجات والخدمات المختلفة والصيرفة من اجل زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

This study aims to clarify the relationship between the digital economy and economic growth in Iraq It relies on two variables: internet users and mobile phone subscribers in Iraq, and examines their impact on economic growth the study employs an inductive approach to identify the most important foundations and indicators of the digital economy and to analyze Iraq's position within it, this is achieved by defining the study variables and applying them to an econometric model to determine the impact of internet and mobile phone subscribers on economic growth in Iraq, the study concluded that internet and mobile phone subscribers, which represent the most important mechanisms of the digital economy, have a direct impact on the gross domestic product according to econometric choices in Iraq, this means that the digital economy has a direct impact on economic growth in Iraq, the study recommended the importance of strengthening the mechanisms for implementing the digital economy in Iraq by expanding the scope of the internet network in Iraq, improving its quality, facilitating individual internet subscriptions, and reducing subscription fees in order to facilitate individuals' access to multiple services such as distance education, e-marketing of various products and services, and banking, in order to increase (GDP) growth and achieve the desired economic growth.

Keywords: digital economy, economic growth, gross domestic product

المقدمة.

لقد أدى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى حدوث تغيرات جوهرية في انماط الحياة بمختلف مجالاتها على مستوى الفردي أو على مستوى الاقتصادي ككل ، حيث ادى بشكل مباشر الى تغيير في اساليب ووسائل تنفيذ الانشطة الاقتصادية وانتج نوعا جديدا من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي ، الذي يعد من اهم الموارد الاقتصادية بالعالم والتي يساهم في انتاج القيمة المضافة، وله تأثير ايجابي على المجتمع في العموم حيث ان التحول للاقتصاد الرقمي كفيل بتغير وتحقيق احداث جديدة تؤثر ايجابيا على المصالح الاقتصادية للدولة، وعلى النمو الاقتصادي بشكل خاص حيث يعتبر امر بالغ الاهمية للمنظمات والبلدان على حدا سواء من خلال تبني التحول الرقمي يمكن للاقتصاديات تسخير امكانيات التقنيات الناشئة ودفع الابتكار وتعزيز الكفاءات واطلاق طرق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام.

منهجية الدراسة

وتتمثل منهجية الدراسة بما يلي :

اولاً: مشكلة الدراسة

هنالك جملة من المشاكل الاساسية التي تركز عليها الدراسة تتضمن الاتي:

١. يعتبر العراق من الدول المتأخرة في استخدام التقنيات الاقتصادية وخاصة تلك التي تتعلق بالاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الرقمية .
٢. عدم معرفة حجم تأثير معوقات البنية التحتية المتمثل ب(انقطاع التيار الكهربائي، ضعف الانترنيت، وانخفاض جودة خدمة الهاتف النقال) على حجم الناتج المحلي الاجمالي.
٣. غياب او قلة الدراسات المحلية الحديثة التي تقيس الاثر المباشر لمتغيرات الدراسة المستقلة على النمو الاقتصادي.

٤. انخفاض مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي بالعراق قياساً بالمصادر الاخرى وخاصة النفط كون العراق بلد نفطي.

ثانياً: فرضية الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية رئيسية تتمثل " يوجد اثر ذو دلالة احصائية للاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣) " وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- فرضية القبول (H1) " وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الاقتصاد الرقمي المتمثل في عدد مستخدمي كل من " الانترنيت ، الهاتف النقال " والنمو الاقتصادي المتمثل في "الناتج الاجمالي المحلي" في العراق.
- فرضية العدم (H0) " لايوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاقتصاد الرقمي المتمثل في عدد مستخدمي كل من (الانترنيت ، الهاتف النقال) والنمو الاقتصادي المتمثل في" الناتج الاجمالي المحلي" في العراق.

ثالثا: اهداف الدراسة

تتناول هذا الدراسة مجموعة من الاهداف المهمة والتي تتمثل في الاتي:

١- تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثير اليات الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق من خلال تحديد مؤشرات الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي .

٢- دراسة علاقة بين عدد مشتركي الانترنيت وعدد مشتركي الهاتف النقال والناتج المحلي الاجمالي وتوضيح العلاقة بينهما.

٣- تكمن أهمية البحث من ضرورة التعرف على دور الذي تلعبه المعرفة الرقمية كمحرك فعال لنمو اقتصاديات الدول وتطورها.

٤- معرفة التحديات التي تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق من اجل التغلب عليها وتحقيق المزيد من التقدم والتطوير في هذا المجال.

٥- اختبار وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي وخلق اقتصاد متنوع للبلد نتيجة تذبذب اسعار النفط .

رابعاً: منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي المعرفة أهم أسس ومؤشرات الاقتصاد الرقمي ودراسة موقف العراق من الاقتصاد الرقمي من خلال وضع متغيرات الدراسة وتطبيقها على احد النماذج القياسية لمعرفة اثر عدد مشتركي الانترنيت وعدد مشتركي الهاتف النقال على النمو الاقتصادي في العراق.

خامساً: حدود الدراسة

وتنقسم حدود الدراسة الى حدين اساسيين هما :

- **الحدود المكانية** : القطاع الاقتصادي الرقمي (مشتركي الانترنيت ، مشتركي الهاتف النقال) في القطاع الاقتصادي العراقي واثره على الناتج الاجمالي المحلي.
- **الحدود الزمانية** : والتي تتضمن الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة للفترة (٢٠٠٦- ٢٠٢٣) في العراق.

سادساً: هيكلية الدراسة

لقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث فتناول المبحث الأول مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي من حيث مفهومه ومتطلباته واهم مؤشراته فيما تضمن المبحث الثاني مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي من حيث مفهومه ومؤشراته واهم المحددات التي تواجهه، واخيراً المبحث الثالث العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي من الناحية المالية والاحصائية ثم بيان اهم الاستنتاجات والتوصيات التي انهت بها الدراسة عملها .

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي

اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

توجد مصطلحات مختلفة الاقتصاد الرقمي وخاصة بعد ظهوره لأول مرة (١٩٥٥)على لسان الكاتب الكندي (Don Tapscot) في كتابة المنشور باللغة الإنجليزية بعنوان "الاقتصاد الرقمي الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية"، فمنهم من أطلق عليها الاقتصاد المعرفة ومنهم من سماه الاقتصاد الإنترنت الانترنيت ومنهم من عرفه بأنها اقتصاد المعلومات وغير ذلك ويمكن تعريفه على أنه ذاك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته بوصفها المورد الجديد للثروة ومصدر الهام للابتكارات الجديدة(غراية: ٢٠١٩,٢٦٨) ، ومن أهم مميزاته تحول البضائع والمنتجات من شكل مادي محسوس إلى شكل رقمي يسهل تخزينها في شكل ارقام فتكون محل مبادلة في السوق الرقمي، وعرف الاقتصاد الرقمي في عام ٢٠١٣ من قبل المفوضية الأوربية على انه الاقتصاد المبني أو المرتبط بشبكة الانترنيت وجميع الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم المعلومات والمعرفة الرقمية .(Mora et al:2019,238)

ثانيا: مؤشرات الاقتصاد الرقمي

تتمثل أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي التي يمكن من خلالها يمكن تقييم الاقتصاد الرقمي وتحليله وهي كالاتي : (دحماني ، واخرون ، ٢٠٢٣: ٥٢-٥٣) و (ITU– ICT :2023,12)

١. استعمال شبكة الانترنيت تشير معدلات انتشار استخدام شبكة الانترنيت بشكل واسع الى وجود امكانيات اكبر للأنشطة الاقتصادية الرقمية، ويمكن من خلاله قياس النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول الى الانترنيت.

٢. استعمال الهواتف النقال يبين هذا المؤشر رؤية واضحة لمدى وصول التكنولوجية الرقمية من خلال قياس عدد الاشتراكات في الهواتف المحمولة ومعدلات انتشار الهواتف المحمولة.

٣. المدفوعات الرقمية يبين هذا المؤشر استخدام واعتماد طرق الدفع الرقمية مثل النقود عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية والخدمات المصرفية عبر الانترنيت والتحول نحو المعاملات غير النقدية.

٤. اتصال النطاق العريض يبين هذا المؤشر توفر وجودة اتصالات عالية السرعة وهو امر مبالغ الأهمية لدعم الخدمات والأنشطة الرقمية المختلفة.

٥. المهارات الرقمية : يبين هذا المؤشر مستوى المهارات الرقمية بين السكان، بما في ذلك محو الأمية الرقمية، ومدى توفر البرامج التعليمية حول استعداد القوى العاملة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

٦. مبيعات التجارة الالكترونية بعد ايرادات التجارة الالكترونية وحجم المعاملات عبر الانترنيت من المؤشرات المهمة للأنشطة التجارية للاقتصاد الرقمي ومدى معاملات البيع بالتجزئة عبر الانترنيت والمعاملات بين الشركات والمستهلكين.

٧. استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يبين هذا المؤشر حجم الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير والشركات الناشئة الرقمية ومدى الالتزام والتقدم في بناء اقتصاد رقمي قوي.

٨. الشركات الناشئة والابتكار يبين عدد الشركات الناشئة الرقمية وبراءات الاختراع المقدمة ومؤشرات الابتكار الى حيوية النظام البيئي لريادة الأعمال ومستوى الابتكار التكنولوجي والاضطراب داخل الاقتصاد الرقمي.

٩. حضور الشركات عبر الانترنيت يعكس هذا المؤشر نسبة الشركات التي لها وجود عبر الانترنيت، بما في ذلك مواقع الويب وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التجارة الالكترونية والاستعداد الرقمي لتبني الاعمال التجارية في الاقتصاد.

١٠. المبادرات الحكومية يساعد هذا المؤشر الى تقييم وجود السياسات والاستراتيجيات والمبادرات الحكومية التي تركز على التحول الرقمي وتوسيع النطاق العريض والشمول الرقمي على قياس الالتزام والدعم لتطوير الاقتصاد الرقمي.

ثالثاً: اسباب تأخر العراق في تبني الرقمنة الالكترونية .

على الرغم من الإقبال والنوايا الحسنة على رقمنة بعض قطاعات الاقتصاد الوطني في العراق، إلا أن عملية التحول الرقمي تواجه عقبات كبيرة تمنع تحقيق نتائج ملموسة وشاملة ومن اهم التحديات الأساسية التي تواجه التحول الرقمي في العراق تتمثل في ما يلي : (العاني: ٢٠٢١، ١٠٥-١٠٦) و (الجبوري: ٢٠١٩،٤٨-٤٩)

١. ضعف البنية التحتية التقنية وانعدام البنية التحتية الرقمية الكافية "سوء البنية التحتية" وعدم وجود شبكات إنترنت عالية السرعة على نحو واسع في كافة المناطق — خاصة خارج المدن الكبرى — يعد من أبرز العوائق

٢. ضعف الاستثمار في مراكز بيانات وخدمات سحابية، ما يقلل من قدرة المؤسسات على تبني تطبيقات رقمية متقدمة مثل الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، تحليلات البيانات، وغيرها.

٣. تركز الخدمات الرقمية غالبًا في المناطق الحضرية، بينما قد تكون القرى والمناطق الريفية مهمّشة، ما يوسّع الفجوة الرقمية بين المواطن الريفي والحضري . نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمهارات الرقمية.

٤. هجرة الكفاءات : أي نزوح بعض الخبراء والكوادر الماهرة إلى الخارج بحثًا عن ظروف عمل أفضل يؤدي

٥. إلى ضعف في رأس المال البشري القادر على قيادة التحول الرقمي.

٦. تشريعات وقوانين غير واضحة / بيئة تنظيمية غير داعمة أي غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح ومستقر لدعم الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية ، ما يخلق حالة من عدم الثقة

لدى المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة، وجود جهات حكومية متعددة ذات اختصاصات متداخلة في ملفات التحول الرقمي (الاتصالات، التجارة، المالية، البنوك...) ما يؤدي إلى تشتّت المسؤوليات وضعف التنسيق عبر الجهات المختلفة.

٧. ضعف التمويل / محدودية الموارد المالية أي تتطلب عمليات التحول الرقمي استثمارات كبيرة في البنية التحتية التقنية (شبكات، أجهزة، مراكز بيانات) وكذلك في تدريب الكوادر، وما إلى ذلك. وغالبًا ما تكون الموارد المالية مشتّتة بين أولويات متعددة (بنية تحتية، أمن، إعمار، خدمات) في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية.

٨. انتشار ما يُسمى بـ "الأمية الرقمية " ضمن فئة الشباب في بعض المناطق، ما يحد من قدرة المواطنين على استخدام الخدمات الرقمية أو المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وضعف المحتوى الرقمي المحلي٧. اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط (اقتصاد ريعي) وقلة في تنويع المصادر المالية

٩. بنية الاقتصاد العراقي مُعتمدة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. وهذا ما يقلل من الحافز للاستثمار في تنويع الاقتصاد عبر التكنولوجيا والخدمات الرقمية، ولذلك، عند تذبذب أسعار النفط أو ضغوط اقتصادية دولية، غالبًا ما يضحى بخطط التحول الرقمي لصالح أولويات النفقات الطارئة.

١٠. ضعف الإدارة ومشاكل الفساد الإداري تُضعف تنفيذ السياسات الرقمية بشكل منسّق، وتؤدي إلى تباطؤ في إعداد بيئة مواتية للاستثمار الرقمي.

رابعاً: مميزات الاقتصاد الرقمي

هنالك مجموعة من المميزات التي تسهم في تطوير الاقتصاد الرقمي اهمها : (Tapscott, D: 2015,15-16)

١. الانتشار الكبير والواسع لحجم البيانات وأمن هذه المعلومات، بحيث اصبح لدى الأفراد والمؤسسات والشركات كم هائل من المعلومات والترابط فيما بينها وأصبح الأمن الخاص بالمعلومات مهم جدا في الحفاظ على هذه البيانات التي لها قيمة كبيرة.

٢. للاقتصاد الرقمي بنى تحتية متطورة خاصة بها، وبدون هذه البنى التحلية يجعلها عاجزة عن أداء وظيفتها المطلوبة بحيث وصلت قيمتها بنحو(٩)ترليون دولار في عام ٢٠٢٠ وشكلت تكلفة الهواتف المحمولة وأجهزة الكومبيوتر المحمولة فائقة السرعة أكثر من (٨٠ %)من اتفاق الويب العالمي.

٣. يوفر الاستثمار في الاقتصاد الرقمي لجميع الدول والشركات والمؤسسات والأشخاص إمكانية واسعة للنمو وتعزيز المنافسة بحيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية تمثل عنصراً اساسيا في مسيرة التنمية المستدامة حول العالم خيارا استراتيجيا الاقتصاديات الدول التي تسعى لتطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وهي تعمل على تسهيل مهمة البيع والشراء والتصدير والاستيراد والدفع من خلال أجهزة الانترنت أو غيرها وسائل التكنولوجيا الحديثة فضلا عن عملها على مساعدة المؤسسات في الدول النامية على الربط بالأسواق العالمية بمزيد من السهولة، وبالأخص في الجانب المالي إلى جانب المساهمة في تسويق المنتجات والخدمات في جميع انحاء العالم، بما يؤثر على تنامي المنافسة والإنتاجية والابتكار.(كنجو و البغدادي:٢٠١٨، ٣٥)

٤. يساهم الاقتصاد الرقمي في تداول العقود الالكترونية مما يوفر ضمانات وبيئة آمنة للأفراد من أجل انجاز معاملاتهم وسيؤثر ذلك القيام بتغيير القوانين والتشريعات الحالية، وكل ذلك. ينتج عنه تشغيل النشاطات والمشاريع الاقتصادية من خلال الانترنت دون الحاجة إلى التحريك الفعلي للافراد والمؤسسات.(Galloppo&Fiordelisi: ٢٠١٨، ١٨٧٩)

٥. يدفع الاقتصاد الرقمي الأفراد والمؤسسات الى تعزيز القدرة للاستفادة القصوى من التقنيات الموجودة والعمل على تطويرها لتنفيذ المهام الاقتصادية والتجارية المختلفة ومن خلال التجارة الالكترونية أي استخدام الشبكات الالكترونية وقنوات الاتصال الرقمية في بيع المنتجات.

٦. نشر ثقافة مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومة الالكترونية والشركات الالكترونية والتجارة والمصارف والإدارة الكترونية وبناء على ما تقدم فإن أهمية الاقتصاد الرقمي تزداد سنويا بسبب ارتباطه بالتطور التكنولوجي والابتكار والابداع الذي يحدث يوميا.

٧. قدرت قيمة الاقتصاد الرقمي عالميا بما يقارب (٢.٩) ترليون دولار في عام ٢٠٠٦ كما ارتفعت هذه القيمة لتصل إلى (١٦) ترليون عام ٢٠٢٣ وهو ما يعادل في ذلك الوقت (١٥.٥%) من اجمالي الناتج العالمي.(UNCTAD: 2023,41)

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، أي أن النمو الاقتصادي جزء من التنمية ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، في حين يستخدمون التنمية الاقتصادية لتلاءم أحداث وظروف الدول النامية، وإذا دققنا النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو نلاحظ العديد من التعريف للنمو الاقتصادي إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان (الطاهرة : ٢٠٢٢، ٧٥)، ويرى البعض أن النمو الاقتصادي هو معبر عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد منه، كما ان النمو الاقتصادي يمكن التعبير عنه بزيادة الثروات المتاحة للسكان والنمو عبارة عن التراكم الحاصل في فترة أو فترات طويلة من الزمن لمتغير ايجابي معين في بلد ما (عبد الحميد: ٢٠١٧، ٥٤)، ويعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيس للنمو الاقتصادي، وذلك

لسهولة الوصول لمحتوياته، وكما يمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي (Begg ٢٠٠٢:٣٠٣) كما يرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة الأخرى بالأسعار الثابتة حتى نستبعد الزيادة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، ويتعلق النمو الاقتصادي اصلا بالاقتصاديات المتقدمة ويتمثل في التزايد الطويل الأجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، الاستهلاك الاستثمار، .... الخ)، ويتم قياسه في الوقت الحالي بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي(عبد الباسط:١٥،٢٠١١) ومفهوم النمو الاقتصادي هو توضيح حدوث استمرار التطور في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصد بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بقسمة الناتج المحلي الحقيقي على عدد السكان (عطية: ٢٠١٣، ١١) ويحدد النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج الفعلي للسلع والخدمات، كما ان توجه اقتصاد الدولة في زيادة تطور الناتج كما ونوعاً (القريشي: ٢٠٠٧٧، ٢٠٦)

ثالثاً: أهمية النمو الاقتصادي

تبرز أهمية النمو الاقتصادي عن طريق ما يحققه وما يؤديه من أدوار لها الأثر الكبير في الاقتصاد القومي فهو يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي كافة الأفراد في المجتمع والى تحسن رفاهيتهم، لذا فإن أهمية النمو الاقتصادي تأتي من ازدياد مستمر في الكميات المتيسرة لمواطني البلد من السلع والخدمات، وزيادة رفاهيتهم عن طريق زيادة وتحسين نوعية المنتج ورفع أجور العاملين وبما يهيئ للقضاء على الفقر والرفع من تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للسكان (دراج: ٢٠١٠، ٥٥)، والذي بدوره يسعى الى زيادة متراكمة المتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن، كما يحرص على الزيادة في النوع والكم من السلع والخدمات التي يحصل عيها الأفراد (العجلوني: ٢٠١٣، ٣٣)، فضلاً عن الزيادة المستمرة في الناتج القومي عن طريق تطوير المشاريع الإنتاجية مما يؤدي الى زيادة الإنتاج، وبالتالي

يؤدي الى زيادة مستمرة في الناتج القومي كما انه يستخدم كمتغير كمي لقياس التغير النسبي في حجم الناتج القومي (العلى: ٢٠١١، ٢٢٤)، ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة اشباع الحاجات الإنسانية ولاسيما الأساسية منها، إذ أن ارتفاع دخول الأفراد الحقيقي يساهم في زيادة الاستهلاك وبدوره يؤدي الى زيادة الإنتاج بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والزيادة تشمل في الحجم والنوع الخدمات الاجتماعية المعطاة للأفراد كالتعليم والصحة ويخفف من عبء الموارد الاقتصادية النادرة مما يخلق زيادة في الانتاج القومي والتي تساهم في مواجهة المشكلات الاقتصادية، عن طريقه يمكن التعرف على مدخلات ومخرجات الاقتصاد باعتباره مؤشراً عن الواقع الاقتصادي (ناهد وهدى: ٢٠١٤، ٩١)

رابعاً: أنواع النمو الاقتصادي.

لقد تتعدد أنواع النمو الاقتصادي وذلك بالنظر إليه من عدة نواحي مختلفة وذلك على نحو ما يأتي:

١- النمو الطبيعي التلقائي النمو الطبيعي أو التلقائي: هو الذي يحدث بشكل تلقائي في الاقتصاد دون وضع خطة أو سياسة معينة من قبل الدولة لتحقيقه، وقد يحدث هذا النمو نتيجة إتباع أساليب وسياسات معينة في عملية الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة وبما ينعكس على تحقق النمو بشكل تلقائي من قطاع لآخر. (كميل: ٢١٦، ٢٤)

٢- النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يفتقد صفة الثبات والاستقرار فهو يتحقق نتيجة بعض العوامل الطارئة والتي تكون عادة عوامل خارجية، ويظهر هذا النوع من النمو في الدول النامية إذ قد يرتفع مؤشر النمو كنتيجة لبعض المعاملات الخارجية ثم سرعان ما يختفي ويتلاشى، ولهذا لا يحقق هذا النمو تنمية حقيقة في الإنتاج أو مستوى الدخل أو غير ذلك. (ابتهاج: ٢٠٢٣، ١١)

٣- النمو المتوازن : يتحقق النمو المتوازن عندما يكون النمو شاملاً لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة في الوقت ذاته ومن خلال مسار منتظم، وبحيث ينعكس هذا النمو على زيادة الإنتاج وزيادة

فرص العمل وانخفاض معدل البطالة بالإضافة إلى تحقيق زيادة فعلية في الدخل الفردي واستقرار في أسعار السلع والخدمات (عبد المطلب: ٢٠١٣، ٢١٧)

٤- النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يتحقق نتيجة وجود تخطيط شامل لكافة الموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة هذا النوع من النمو وفاعليته بقدرة وفاعلية المخططين وواقعية الخطط المرسومة والقدرة على التنفيذ والمتابعة، فضلاً عن مشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة المستويات، وبما يكفل حدوث نمو وتنمية حقيقية في المجتمع (ابتهاج:٢٠٢٣ ، ١٢)

المبحث الثاني

العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي

اولا: واقع الاقتصاد الرقمي في العراق

على الرغم من الجهود التي بذلتها دولة العراق في مجال الاقتصاد الرقمي، الا انها تعاني من التأخر الكبير وعدم مواكبتها للركب العالمي، ويعود ذلك الى النقص الكبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن ذلك فان من اهم العقبات التي تواجهها الدولة هي عدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا ، بل ما زالت في تبعية مباشرة للأسواق العالمية ، ويعود ذلك الى ضعف الكبير في الاستثمار في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء اكان ذلك على المستوى المحلي أو الاجنبي، وعلى الرغم من أن مؤشر الانتشار التكنولوجي في العراق يصل الى (٤٦%) نسبة الى مؤشراته الرئيسية الا ان العراق لم يدخل ضمن مجال الاقتصاد الرقمي(FASB:2008,69)، لأنه يواجه تحديات ناتجة عن ميزتين أساسيتين يملكهما وهما كالاتي: (حمزة ، حسن: ٢٠٢٠، ٨-١٠)

- الموارد الطبيعية المتوفرة فيه بشتى انواعها، فضلا عن المخزون الضخم من الثروة النفطية

- موقعه الجغرافي المتميز حيث يكون الممر البري والجوي الاقصر والاسهل الذي يربط الشرق مع الغرب مما جعل اقتصاده يواجه تحدي دائم على مر العصور من الشرق والغرب ومن اهم الاسباب التي ادت الى تأخر العراق في مجال استخدام الرقمنة الالكترونية للنهوض بالواقع الاقتصادي.

ثانيا: علاقة الاقتصاد الرقمي بالنمو الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي

توفر نظرية النمو الداخلي رؤى حول كيفية تحقيق الاقتصاديات للنمو الاقتصادي المستدام من خلال التركيز على العوامل داخل الاقتصاد نفسه بدلا من العوامل الخارجية في سياق الاقتصاد الرقمي تساعد نظرية النمو الداخلي في تفسير دور الابتكار التكنولوجي وتنمية راس المال البشري وخلق المعرفة في دفع النمو الاقتصادي (دحماني ، واخرون:٢٠٢٣، ٦ -٧):

١. الابتكار التكنولوجي: يتميز الاقتصاد الرقمي التكنولوجي السريع والابتكار تؤكد نظرية النمو الداخلي على اهمية التقدم التكنولوجي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الرقمي غالبا ما يتمحور الابتكار التكنلوجي حول تطوير وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل الانترنيت والبرمجيات والمنصات الرقمية تؤدي هذه الابتكارات الى زيادة الانتاجية ومكاسب الكفاءة وخلق منتجات وخدمات واسواق جديدة مما يدفع النمو الاقتصادي.
٢. تنمية راس المال البشري تدرك نظرية النمو الداخلي ان راس المال البشري الذي يشير الى معارف الافراد ومهاراتهم وقدراتهم يلعب دور حاسم في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرقمي وبعد الطلب على العمال ذوي المهارات العالية ذوي الخبرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية مهما بشكل خاص تساهم الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة التي تعزز محو الامية الرقمية وتطوير المهارات الرقمي في تنمية

راس المال البشري وان وجود قوة عاملة متعلمة ومهرة امر ضروري للابتكار ونمو الانتاجية والقدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الرقمي.(Shaban, O: ٢٠٢٠ ،١٤٧١)

٣. خلق المعرفة ونشرها تؤكد نظرية النمو الداخلي على اهمية خلق المعرفة ونشرها للنمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الرقمي يتم تسهيل خلق المعرفة من خلال انشطة البحث والتطوير والتعاون بين الأوساط الاكاديمية والصناعة وتبادل المعلومات والافكار من خلال الشبكات الرقمية يتيح الاقتصاد الرقمي نشر المعرفة بشكل اسرع واوسع مما يؤدي إلى تداعيات المعرفة والعوامل الخارجية الايجابية مع انشاء المعرفة الجديدة وتبادلها يمكن استخدامها من قبل الشركات والافراد الآخرين مما يغذي المزيد من الابتكار والنمو في الاقتصاد الرقمي.

تأثيرات الشبكة جانب اخر من الاقتصاد الرقمي يمكن أن تفسره نظرية النمو الداخلي هو وجود تأثيرات الشبكة تحدث تأثيرات الشبكة عندما تزداد قيمة المنتج أو الخدمة مع زيادة عدد الاشخاص الذين يستخدمونها في الاقتصاد الرقمي يمكن للمنصات والتقنيات التي تقيس تأثيرات الشبكة مثل منصات الوسائط الاجتماعية عبر الانترنيت ان تشهد نموا هائلا تدرك نظرية النمو الداخلي حلقة التغذية العكسية الايجابية الناتجة عن تأثيرات الشبكة حيث يتم تضخيم نمو الاقتصادي الرقمي مع انضمام المزيد من المستخدمين ومشاركتهم مما يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي والانتاجية (McDonough, R. P., & Shakespeare:2015,99).

ثالثا: تحليل واقع الاقتصاد الرقمي ودورها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

سوف نقوم بعملية تحليل لبيانات الرقمية المتحققة خلال فترة الدراسة لكل من " مشتركي الهاتف النقال، مشتركي الانترنيت ، اجمالي الناتج المحلي) للفترة من (٢٠٠٦– ٢٠٢٣) وحسب الجدول رقم (١) وكما يلي:

جدول رقم (١)

تطور الناتج المحلي الاجمالي وعدد مستخدمي الانترنيت للهاتف النقال في العراق للفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٣)

ت	السنة	اعداد مشتركي الهاتف النقال(tel)	اعداد مشتركي الانترنيت (int)	الناتج الاجمالي المحلي
١	٢٠٠٦	٥٧٤٠٠٠	٢٧٨٥٨٩٤٨	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧
٢	٢٠٠٧	١٥٣٣٠٠٠	٢٨٦٩٨٦٨٤	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦
٣	٢٠٠٨	٩٣٤٥٧١	٢٨٩٠٥٦٠٧	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨
٤	٢٠٠٩	١٤٠٢١٢٣٢	٢٨٦٦٠٨٨٧	١١١٤٥٥٨١٣,٤
٥	٢٠١٠	١٧٥٩٠٠٠	٢٩٢١٨٣٨١	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦
٦	٢٠١١	٢٠١١٦٨٧٦	٣٠٢٨٩٠٤٠	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤
٧	٢٠١٢	٢٣٢٦٤٤٠٨	٩٣٧٩٤٦٢٥	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥
٨	٢٠١٣	٢٥٥١٩٠٠٠	١٦١٨٩٠٣٠٥	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤
٩	٢٠١٤	٢٦٧٥٠٠٠	٢٣٧٠٥١١٢٩	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧
١٠	٢٠١٤	٣٢٤٥٠٠٠٠	٣١٩٣٣٦٢٠٠	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢
١١	٢٠١٥	٣٣٠٠٠٠٠٠	٤٧٧٧٠٤٣٤٤	٢٦٦٤٢٠٣٨٤,٥
١٢	٢٠١٦	٣٣٥٥٨٠٠٠	٥٦٦٣٦٧١٩٥	٢٠٩٤٩١٩١٧,٨
١٣	٢٠١٧	٣٣٤٤٧٠٠٠	٧٧٣٩٥٨٨٦٠	٢٠٣٨٦٩٨٣٢,٢
١٤	٢٠١٨	٣٣٤١٥٦٩٠	١٠٣٠١٥٠٢١٢	٢٢٥٧٢٢٣٥٤
١٥	٢٠١٩	٣٦٥٢٧٣٥٣	١٣٨٠٠٨٣٨٠٠	٢٢١٠٦٤٤٧٩
١٦	٢٠٢٠	٣٧٢٢٤٧٥٩	١٨٢٨٧٩٤٨٨٠	٢٧٧٨٨٤٨٦٩,٤
١٧	٢٠٢١	٣٧٤٧٥٣٢٥	١٩٥٧٦٢١٢٦٤	١٩٨٧٧٤٣٢٥,٤
١٨	٢٠٢٢	٤٠٧٤٩٣٦٤	٢١٣٣١٤٦٠٠٨	٣٠٢٦٩٥٢٢١,٥
١٩	٢٠٢٣	٤٣٦٨٨١٨٠	٣٥١٥١٩٣٦٣٨	٣٨٤٥٥٥٢٢٢,٦
مجموع		٤٥١٩٣٢٧٥٨	١٤٦٤٨٧٢٤٠٠٧	٤٤٦٧٨٦٨٣٣
الوسط الحسابي		٢٣٧٨٥٩٣٤٦	٧٧٠٩٨٥٤٧٤٠	٢٣٥١٥٠٩٦٥

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات البنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة

من خلال الاطلاع على الجدول (١) والظاهر كما في اعلاه نلاحظ أن مؤشرات الاقتصاد الرقمي في حالة تزايد خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ زيادة عدد مشتركي الانترنيت وبشكل مستمر ففي عام (٢٠٠٦)بلغ عددهم (٢٧٨٥٨٩٤٨) مشترك حتى وصل الى اعلى مستوياته حيث بلغ (٣٥١٥١٩٣٦٣٨) مشترك في عام (٢٠٢٣)، وكذلك الحل بالنسبة عدد لمستخدمي الهاتف النقال فنجد ان عددهم في حالة زيادة مستمرة فقد بلغ عدد المستخدمين(٥٧٤٠٠٠) مستخدم في عام(٢٠٠٤) حتى وصل الى (٤٣٦٨٨١٨٠) مستخدم في عام(٢٠٢٣)، وهذا مما انعكس ايجاباً على الناتج المحلي الاجمالي حيث

بلغ (٥٣٢٣٥٣٥٨.٧) مليون دينار عام (٢٠٠٦) واستمر بالزيادة بشكل متذبذب حتى وصل إلى (٣٨٤٥٥٥٢٢٢,٦) في عام(٢٠٢٣) فيما مثل الوسط الحسابي لكل من المتغيرات اعلاه صورة جيدة على مدى تأثير الاقتصاد الرقمني على معدلات الناتج الاجمالي والمتمثل بزيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغت في اعداد مشتركي الهاتف النقال (٢٣٧٨٥٩٣٤٦) و مشتركي الانترنيت (٧٧٠٩٨٥٤٧٤٠) فيما بلغ اجمالي الناتج المحلي (٢٣٥١٥٠٩٦٥) وهو مؤشر مرتفع وايجابي .

المبحث الثالث:

الجانب التطبيقي

أولاً: توصيف النموذج القياسي :

من خلال استقراء واقع تأثير الاقتصاد الرقمي ودراسة المتغيرات ذات العلاقة وعلى الرغم من تشابك العلاقات الاقتصادية للمتغيرات الداخلة في النموذج وتباين تاثير تلك المتغيرات مما يمثل صعوبة للباحث في تصميم النموذج فقد تم تحديد المتغيرات ذات التأثير الأهم في النمو الاقتصادي أكثر من غيرها والتي لها علاقة بمنطوق النظرية الاقتصادية، وقد تم اختيار نموذج دالي يستهدف قياس تأثير عدد مشتركي الانترنت وعدد مشتركي الهاتف النقال في النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي بالعراق وكالاتي:

١. المتغيرات المستقلة (مدخلات الدالة) :تم تشخيص متغيرين مستقلين امتد تأثيرها الى الناتج المحلي الاجمالي وهي : عدد مشتركي الانترنت خصص له الحرف (int) بينما كان المتغير الثاني عدد مشتركي الهاتف المحمول ويرمز له بالرمز (tel)

٢. المتغير التابع (مخرجات الدالة): تم استخدام الرمز (gdp) ليعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

٣- صياغة الدالة: حيث تهتم دالة الانتاج بتفسير علاقه (الناتج المحلي الاجمالي) و (عدد مستخدمي الانترنت و عدد مستخدمي الهاتف النقال) ، اذ تعتمد الدالة نظرياً على مساهمة.

لذا فقد امكن صياغة معادلة الدالة التالية :

Lngdp= f (ln int + lntel)

وهذه الدالة تصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة وهي عدد مستخدمي الانترنت(int) وعدد مستخدمي الهاتف(tel) والمتغير التابع(gdp) الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى استنادا الى بيانات الدراسة وفي ظل التعديل اللوغاريتمي الطبيعي لبيانات السلاسل الزمنية للدالة ولأسباب فنية تتعلق بطريقة القياس، تم صياغة الدالة كما يأتي:

$$Lngdp = B0 + B1Lnint + B2Lntel + Ut$$

وحسب المعادلة أعلاه حيث الاتي يمثل مفردات المعادلة اعلاه :

Lngdp	**لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي**
Lnint	**لوغاريتم عدد مستخدمي الانترنت**
Lntel	**لوغاريتم عدد مستخدمي الهاتف المحمول**
Ut	**حد الخطأ العشوائي**
B0, B1, B2, B3	**معلمات الحد الثابت والمتغيرات المستقلة**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews ١٢

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة اختبار (ADF) بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي

القرار	قيمة T المحسوبة						المتغيرات	
	None		Trend & Intercept		Intercept			
	P-value	Value	P-value	Value	P-value	Value		
مستقرة	0.0000	-5.413006	0.0010	-5.502882	0.0004	-5.414882	Gdp	
مستقرة	0.0032	-2.770336	0.0104	-4.581395	0.0009	-3.920350	Int	
مستقرة	0.0000	-6.063731	0.0111	-4.606395	0.0022	-4.870445	Tel	
-	-	-2.699769	-	-4.571559	-	-3.857386	%1	المستوى المعنوي للقيمة الحرجة
-	-	-1.961409	-	-3.690814	-	-3.040391	%5	
-	-	-1.606610	-	-3.286909	-	-2.660551	%10	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews ١٢

ثانياً: اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك

١. اختبار الاستقرارية : سيتم في هذا الاختبار استقرارية المتغيرات المدروسة ضمن المتغيرات الداخلة في النموذج، أي استقرارية المتغيرات بصيغتهم اللوغاريتمية بالاعتماد على اختبار ديكي - فوللر الموسع(ADF) (Augmented Dickey Fuller test) ،حيث أن هناك فرضيتين الفرضية الأولى تنص على عدم استقرارية السلسلة الزمنية يطلق عليها فرضية العدم(Ho)، والفرضية الثانية تنص على وجود استقرارية للسلسلة الزمنية يطلق عليها الفرضية البديلة وتم الحصول على نتائج اختبار ADF التالية: يتضح من الجدول (٢) أن السلسلة الزمنية للمتغيرات اللوغاريتمية المستخدمة في تقدير العلاقة ما بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي قد كانت عند الفرق الأول، لان نتائج قيمة T المحتسبة قد كانت أكبر من قيمة T الجدولية إلى كونها أقل P-Value- كما اشارت نتائج القيمة الاحتمالية(Intercept Trend & Intercept, None) لدى كونها أقل P-Value ، كما اشارت نتائج القيمة الاحتمالية (Intercept Trend & Intercept, None) لدى الصيغ الثلاث من مستويات المعنوية الثلاثة (١ ، ٥ ، ١٠) لذلك فالقرار يكون بقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية المتغيرات المدروسة، ورفض فرضية العدم(Ho)

٢. اختبار التكامل المشترك Co-integration Test يبين هذا الاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة عند تقدير العلاقة ما بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي ، لذلك سيتم استخدام اختبار جوهانسون Johansen Test المبينة في الجدول رقم (٣) ادناة .

جدول رقم (٣)

استخدام اختبار جوهانسون Johansen Test بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي

المتغيرات		قيمة T المحسوبة						القرار
		Intercept		Trend & Intercept		None		
		Value	P-value	Value	P-value	Value	P-value	
Gdp		-5.414882	0.0004	-5.502882	0.0010	-5.413006	0.0000	مستقرة
Int		-3.920350	0.0009	-4.581395	0.0104	-2.770336	0.0032	مستقرة
Tel		-4.870445	0.0022	-4.606395	0.0111	-6.063731	0.0000	مستقرة
المستوى المعنوي للقيمة الحرجة	%1	-3.857386	-	-4.571559	-	-2.699769	-	-
	%5	-3.040391	-	-3.690814	-	-1.961409	-	-
	%10	-2.660551	-	-3.286909	-	-1.606610	-	-

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews ١٢

يتبين لنا من الجدول رقم (٣) بان قيمة اختبار الأثر Trace test واختبار القيمة العظمى Maximum Figen Value قد سجلا قيماً أكبر من القيم الحرجة Critical Value عند مستوى معنوية(٥%) ذلك في أربع متجهات لاختبار التكامل المشترك اختبار جوهانسون .... (Test) ليشير ذلك الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات تقدير العلاقة ما بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي فيكون القرار بان نرفض فرضية العدم (Ho)التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك.

ثالثاً: تقدير النموذج القياسي : تم تقدير النموذج القياسي لدالة الانتاج اللوغاريتمية موضوع البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square بعد اخذ اللوغاريتم الطبيعي لكل متغيرات النموذج كون الصيغة اللوغاريتمية هي الصيغة المناسبة الطريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews ١٢، اذ امكن الحصول على المعادلة الآتية:

In gdp = 1.29954 +3.096845 In int + 2. 64036 In tel + Ut :

جدول (٤)

نتائج التقدير القياسي للنموذج

Variable	Coefficient	Statistic-١	F-Statistic	Proh	$R^{٢}$	$R^{٢-}$	D.W
C	٠١.٢٩٩٥٤	٤.٨٨٥٨٤٩	١٦.١٢٨٨٩	٠.٠٠٠٢	٠.٧٨٧٨٧١	٠.٧٧٩٠٤٧	١.٧١١١٣
Ln int	٣.٠٩٦٨٤٥	٢.٠٢٣٦٩٧	-	٠.٠٠٠٤	-	-	-
Ln tel	٢.٦٤٠٣٦	٢.٤١٤٦٤٣	-	٠.٠٠٠٨	-	-	-

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews ١٢

رابعاً : اختبار النموذج احصائيا وقياسيا

١- معامل التحديد (R)طبقا لهذا المؤشر فان لمعلمات المتغيرات المستقلة لوغاريتم عدد مستخدمي الانترنت (Lnint) ولوغاريتم عدد مستخدمي الهاتف المحمول (Lntel) معنوية احصائية تنعكس في قدرة احصائية على توضيح ما نسبته (٧٨%)من التغيرات التي تحدث في (المتغير التابع) لوغاريتم قيمة الناتج المحلي الاجمالي(Lngdp) فيما ينسب (٢٢%)من تغيرات المتغير التابع الى تأثير المتغير العشوائي Ut الذي يضم تأثير متغيرات اخرى على النموذج القياسي واخطاء التجميع والقياس. حيث ان اقتراب قيمة (R) من الواحد الصحيح فان ذلك معناه ارتفاع القدرة الاحصائية لمعلمات النموذج على توضيح تأثيراتها في المتغير التابع في العلاقة المقدرة.

٢- معامل التحديد المصحح (R2)عند ملاحظة قيمة معامل التحديد المصحح R2 التي تبلغ (٧٧%) مما يكشف عن قدرة احصائية معلمات المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في

النمو الاقتصادي فيما ينسب(٢٣%) من تغيرات المتغير التابع الى تأثير المتغير العشوائي Ut الذي يضم تأثير متغيرات اخرى على النموذج القياسي واخطاء التجميع والقياس.

٣- اختبار -Statistic : أظهر هذا الاختبار معنوية المعلمات المقدرة للدالة وكالآتي: لدى مقارنة قيمة (١) الجدولية للحد الثابت (معلمة الكفاءة) مع قيمتها المحتسبة البالغة (٤.٨٨٥٨٤٩) عند مستوى دلالة (٥%) وجود معنوية احصائية عالية تتضح معنوية عالية (٠.٠٠٠) للوغاريتم عدد مستخدمي الانترنت Lnint عند مقارنة قيمة (١) الجدولية مع قيمتها المحتسبة والبالغة (٢.٠٢٣٦٩٧) عند مستوى دلالة(٥%) وعند مقارنة قيمة (١) الجدولية لمعلمة عدد مستخدمي الهاتف المحمول Lntel مع قيمتها المحتسبة (٢.٤١٤٦٤٣) يلاحظ معنويتها الاحصائية العالية اعند مستوى دلالة (٥%).

٤- اختبار Statistic تبين من هذا الاختبار المعنوية الاحصائية للنموذج المقدر لدالة الانتاج فبعد مقارنة قيمة (F) الجدولية مع قيمتها المحتسبة والبالغة (١٦.١٢٨٨٩) عند مستوى دلالة (٥%) مما يعكس قدرة احصائية عالية للدالة على توضيح تأثر تغيرات المتغير التابع طبقا لتغير المتغيرات المستقلة.

٥- اختبار دارين و اتسون (Durbin Watson) من الاختبارات القياسية لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، فعند مقارنة قيمة(D-W) المحتسبة والبالغة (١.٧١١١٣) مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) فإنها تقع ضمن منطقة قبول فرضية العدم (HO) التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حد الخطأ العشوائي Ut.

((الاستنتاجات والتوصيات))

اولاً: الاستنتاجات :

لقد توصلت الدراسة اعلاه الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي:

١. ارتفاع مستويات استخدام الهاتف النقال والانترنت مما جعل الاقتصاد الرقمي يساهم بنسبة أكبر في معدلات النمو الاقتصادي في العراق ، كون ان الاقتصاد الرقمي يتسم بالعديد من الخصائص جعلته يتميز عن الاقتصاد التقليدي الصناعي في سرعة الاداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة .

٢. تم قبول الفرضية الرئيسية والفرضية القبول (H1) ورفض فرضية العدم (HO) وهذا يعني وجود علاقة بين متغيرات الدراسة خلال المدة(٢٠٠٦ - ٢٠٢٣) طبقا للنموذج القياسي الذي حضي بمعنوية إحصائية وجاء خاليا من المشاكل الاحصائية والقياسية ومطابق للمنطق الاقتصادي .

٣. اثبت اختبار دارين و اتسون (Durbin Watson) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حد الخطأ العشوائي Ut وهو ما يوكد وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين متغيرات الدراسة.
٤. ارتفاع القدرة الاحصائية المعلمات النموذج (عدد مستخدمي الانترنت و عدد مستخدمي الهاتف المحمول في توضيح تأثيراتها على الناتج المحلي الاجمالي) وفق النموذج المقدر.
٥. ان الاقتصاد الرقمي له دور ايجابي وفعال على معدلات النمو الاقتصادي في العراق وهذا مطابق لفرضية البحث.

ثانياً: التوصيات :

بعد ان اكملنا ذكر الاستنتاجات لابد من ذكر التوصيات التي تسهم في تعزيز النتائج التي توصلنا لها وكما يلي :

١- التشجيع على استخدام الاقتصاد الرقمي بشكل أوسع في العراق والمساعدة على استخدامه بشكل صحيح ليعطي ثماره فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.
٢- دعم شركات الانترنت وشركات الهاتف المحمول من اجل رفع مستوى خدماتها وتدنيه تكاليف الحصول على هذه الخدمات وهذا ما سوف ينعكس على زيادة الانتاجية لاغلب القطاعات الاقتصادية ويساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلد.
٣- محاولة إيصال الاقتصاد الرقمي متمثلاً بالشبكات للهاتف النقال وشبكات الانترنت الى كل المدن في البلد وبما فيها من قرى ومناطق نائية.
٤- تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في كافة المجالات الاقتصادية لما له من دور فعال في عملية النمو الاقتصادي.
٥- سن مجموعة من القوانين التي تسهم في سهولة الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي ودعم الافكار المستحدثة التي تسهم في مواكبة التطور الاقتصادي .

المصادر

اولاً: المصادر العربية :

١. ابو شعبان همام وائل محمد ، اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية الدول عربية ، ، رسالة ماجستير في جامعة الاسلامية بغزة ، ٢٠١٦.
٢. حسان نضال قادر ، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق باستعمال انموذج تصحيح الخطأ ، رسالة ماجستير في جامعة بغداد ، ٢٠١٣.

٣. حمزة، طالب سلطان حسن ، ارشد حمزة ، الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاخفاقات والتحديات ، بحث منشور ، المؤتمر الدولي الأول " الافتراضي " العدد السادس ، ٢٠٢٠.
٤. دحماني عزيز ، حديد، ليلى ، نعار ، مباركة ، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٠٠ ، بحث منشور ، مجلة الاعمال الالكترونية والاقتصاد الرقمي ، المجلد ٠١ ، العدد ٠١ ، ٢٠٢٣.
٥. غراية زهير مستقبل صناعة التمويل الاسلامي في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي ، بحث منشور ، جامعة الجرف ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٩.
٦. يحيى شرقي توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي - دراسة تجارب بعض دول المنطقة ، بحث منشور ، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية ، المجلد ٠٣ ، العدد ٠٢ ، ٢٠٢١.
٧. العاني ، محمد عامر " معوقات التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية" مجلة العلوم الاقتصادية – مجلد ٢٧ عدد ١١٩ ، ٢٠٢١ ، بغداد ، العراق .
٨. الجبوري، سليم احمد " الادارة الالكترونية في العراق " مجلة كلية الادارة والاقتصاد – مجلد ٤١ ، عدد ١٢٢، ٢٠١٩، بغداد ، العراق.
٩. كنجو، كنجو؛ معلا، سلمان؛ البغدادي، علا. (٢٠١٨). تقييم أسهم المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج الدخل المتبقي /Rim/، مجلة جامعة حماه، المجلد الأول، العدد الخامس.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1.Robert Elamany, Economic Growth and Economic, New York, 1979.Thomas Brock, GDP Per Capita Defined: Applications and highest Per Country, By the investopedla team up Updated July 032023.

2.Tapscott, D, The Digital Economy: Rethinking promise and peril in the Age of Networked lntelligence. McGraw-Hill.

3.Mora, A.; McGeachin, A.; Barth, M.; Barker, R.; Wagenhofer, A & Joos, P. (2019). Fair Value Accounting: The Eternal Debate – AinE EAA Symposium, May 2018," Accounting in Europe, Taylor & Francis Journals, vol. 16(3), pages 237-255.

4.lTU- lCT, Development lndex lTU ,2023, Measuring digital development: facts and figures Geneva: lTU ,p 12

5.UNCTAD .2025, October,20 , facts & figures: " the digital economy' United Nations conference on trade & Development , Gene, Switzerland.

6.Shaban, O.; Alqtish, A. and Qatawneh, A. (2020). THE IMPACT OF FAIR VALUE ACCOUNTING ON EARNINGS PREDICTABILITY: EVIDENCE FROM JORDAN, Asian Economic and Financial Review, Vol. 10, No. 12, 1466-1479.

7.McDonough, R. P., & Shakespeare, C. M. (2015). Fair value measurement capabilities, disclosure, and the perceived reliability of fair value estimates: A discussion of Bhat and Ryan, Accounting, Organizations and Society, 46(C), 96-99.

8.FASB. (2008). Fair value measurement, Statement of Financial Accounting Standards No. 157. NOY WALK CT, p66-75.

9. Fiordelisi, F. and Galloppo, G. (2018). Stock market reaction to policy interventions. In The European Journal of Finance 24, 1817-1834

9. https://www.investopedia.com/terms/p/per-capita-gdp.asp